السوسيولوجيا للجميع

الضبط الاجتماعي

(تعريفه ، أهميته ، أنواعه ، آلياته ، نظرياته)

دراسة سوسيولوجية – تحليلية



الدكتور

حسام الدين محمود فياض

٢٠١٨



الناشر مكتبة نحو علم اجتماع تنويري

بسم الله الرحمن الرحيم

اسم الدراسة: الضبط الاجتماعي

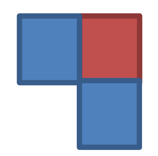
(دراسة سوسيولوجية – تحليلية)

تأليف: الدكتور حسام الدين محمود فياض

الناشر: مكتبة نحو علم اجتماع تنويري

الطبعة: الأولى

تاريخ : ٢٠١٨ م



– مقدمة:

يعد موضوع الضبط الاجتماعي من أهم الموضوعات التي تناولها العلماء والمفكرون، وبالأخص علماء الاجتماع والنفس والتاريخ والسياسة.... لارتباطه بقضايا العدالة الاجتماعية في مواجهة الاستبعاد الاجتماعي وتنظيم المجتمعات والرعاية الاجتماعية للفئات الأكثر عرضة للخطر، ومواجهة مظاهر التهميش والعنصرية، تحقيقاً للتوازن والاستقرار الاجتماعي فلا يُقهر الضعيف ولا يطغى القوى تحقيقاً للتماسك الاجتماعي.

وعلى العموم يشير مفهوم الضبط الاجتماعي في معناه العام إلى العلميات والإجراءات المقصودة وغير مقصودة التي يتخذها مجتمع ما، أو جزء من هذا المجتمع، لمراقبة سلوك الأفراد فيه، لضمان أنهم يتصرفون وفقاً للمعايير والقيم والنظم، التي رسمت لهم. ويرتبط الضبط الاجتماعي في **المجتمع الحديث** بالرأي العام وبالحكومة عن طريق القانون. أما في **المجتمعات التقليدية** نجد أن الأنماط الاجتماعية كالعادات والتقاليد الشعبية والعرف بدور كبير في عملية الضبط الاجتماعي.

بذلك يضع كل إنسان لنفسه معايير تعبر عن حاجاته الفردية لكي تميزه عن الغير في سلوكه وتفكيره وعلاقاته في ذات الوقت يخضع لقيم ومبادئ ومعايير جمعية تمكنه من الانسجام مع الأفراد المحيطين به في المجتمع بغرض اكتسابه صفات سلوكية وفكرية تعكس صفات مجتمعه.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه كيف يخضع الفرد للضوابط الفردية والاجتماعية التنظيمية؟ وماهي هذه الضوابط وإلى أي مدى يتحكم في عملية الضبط الاجتماعي؟

- **ما هو مدى فاعلية الضبط الاجتماعي؟** إن فاعلية الضوابط الرسمية أي القواعد القانونية والقيم الاجتماعية ترتبط كثيراً بالظروف الاجتماعية وما لها من قوة وتأثير على جعل الأفراد متناسقين ومنسجمين في تجمعاتهم على الرغم من وجود آليات قسرية وإلزامية تستخدمها المؤسسات التربوية مثلاً.

إلا أن مفهوم الإقناع يعد أنجع وسيلة في عملية التفاعل الاجتماعي المتقابلة وجهاً لوجه وما تؤول إليه من مقاربات فيما بينهم أي رغم فاعلية الضوابط القسرية والإلزامية الرسمية فبجانبها ضوابط عرفية تسبق القسرية تتأتى من اقتناع الأفراد

بوضع ضوابط تضبط سلوكهم وتجمعهم على شكل جماعات ومنظمات وهي أقوى تأثيراً من الضوابط الإلزامية، لأنها صادرة من خلال تفاعلهم المباشر الذي يحصل بينهم وهو ما يصطلح عليه بالقيم الاجتماعية.

أولاً– تعريف مفهوم الضبط الاجتماعي:

* **لغوياً**: (**الضبطُ**) مصدر الفعل ضبَطَ يَضبُطُ ويَضبِطُ، ضَبْطاً، فهو ضابط، والمفعول مَضْبوط. **ضبَط لسانَه:** حفظه بالحَزْم حفظاً بليغاً

ضَبَطَ عَمَلَهُ: أَتْقَنَهُ، أَحْكَمَهُ. **ضَبَطَ سَاعَتَهُ:** طَابَقَهَا مَعَ الوقت الْجَارِي. ضَبَطَ الْمُعَلِّمُ النَّصَّ: صَحَّحَهُ وَشَكَّلَهُ بِالْحَرَكَاتِ. **ضَبَطُوا اللّص:** ألقوا عليه القبض. **ضَبَطَ أَعْصَابَهُ:** كَبَحَهَا، سَيْطَرَ عَلَيْهَا يَضْبِطُ نَفْسَهُ فِي لَحَظَاتِ الغَضَبِ. **العلوم المضبوطة:** هي العلوم المحكمة أو الدقيقة التي تقوم على قياس المقادير كالحساب والهندسة، ضبَط البلادَ: قام بأمرها قياماً ليس فيه نقص.

* **اصطلاحاً**: هو ضبط وتوجيه السلوك من الناحية الإيجابية أو السلبية. **والضبط الثقافي:** هو تغير ثقافي مخطط، للجوانب

التي تتضمنها ثقافة معينة. يتيح للمجتمع القيام بوظائفه الثقافية بطريقة منظمة. أما **الضبط الإيكولوجي:** هو التحكم في سلوك الشخص عن طريق التأثير في بيئته.

* **اجتماعياً:** نسق من الأجهزة التي يتمكن بها المجتمع من حمل أفراده على الامتثال مع معايير مقبولة من السلوك.

- **أو** هو مجموعة من الآليات أو العمليات المجتمعية والسياسية التي تنظم سلوك الفرد والجماعة في محاولة للوصول إلى الامتثال والمطابقة مع قواعد مجتمع معين أو حكومة أو فئة اجتماعية ما.

وفي النهاية يمكننا القول **الضبط الاجتماعي** بأنه: " **هو مجموعة من العلميات المتداخلة لكل من الفرد (الضبط الداخلي) والمجتمع، تمارسها أجهزة عديدة يستطيع بها المجتمع فرض السيطرة والرقابة على أفراده وتنظيم سلوكهم بالامتثال أو التقليد: قولاً أو فعلاً، من خلال مجموعة من الوسائل المادية والرمزية أو كليهما معاً بطريقة تقضي إلى اتساق وتوافق علاقات وسلوكيات أفراده وجماعاته مع توقعات ومثاليات المجتمع التي يتبناها، بغية المحافظة على استمرارية النسق الاجتماعي وتطوير أداءه بتحقيق أهداف**

إجرائية علاجية، ووقائية وإنمائية اعتماداً على مؤسسات بعينها وما تحويه من فرق عمل وفق إيديولوجية المجتمع ونمط حياته الاجتماعية ".

ثانياً– أهمية الضبط الاجتماعي:

إن أهمية الضبط الاجتماعي تكمن في كونه ضرورةً لاستقرار النظم والمؤسسات الاجتماعية وضماناً لسيرورتها وفاعليتها والمحافظة على أنساقها الاجتماعية، ويعتبر **ابن خلدون** أن الضبط الاجتماعي ضرورة اجتماعية حفاظاً على النظام وصوناً للملك ومنعاً لاعتداء الأفراد أو الهيئات على البعض الآخر وتحقيقاً للصالح العام.

إن الضبط الاجتماعي مهما اختلفت المفاهيم حوله إلا أن المتفق عليه بين جميع علماء الاجتماع والمفكرين والفلاسفة أنه يهدف إلى تحقيق التوازن داخل البناء الاجتماعي، ومن هنا يمكن تحديد **أهمية الضبط الاجتماعي** فيما يلي:

- ✓ الضبط الاجتماعي ضرورة لتنظيم العلاقات بين الأفراد وبين الفرد والمجتمع ويعتبر أداة من أجل النظام والقضاء على الفوضى واحترام حقوق وحريات

الآخرين، كما يشكل أداه للحيلولة دون الجنوح وتعديلاً للانحرافات والحالات غير السوية في المنظمات الاجتماعية حتى يضمن فعاليتها في أداء وظائفها.

- ✓ العمل على تحقيق الامتثال لمعايير وقيم الجماعة الاجتماعية، لكي يشعر أفرادها بشعور جمعي واحد يجمع بينهم كقاسم مشترك يوحدهم.
- ✓ يستند الضبط الاجتماعي مجموع الأعراف والأخلاق والمعايير والاتجاهات والمواقف التي يقوم عليها أي مجتمع مما يشكل خلفية ومرجعية للضبط الاجتماعي.
- ✓ من خلال الضبط الاجتماعي يتم احترام الحق العام والخاص والنظام الاجتماعي.
- ✓ من خلال الضبط الاجتماعي تمارس الرقابة الاجتماعية سواء من خلال المعايير الاجتماعية أو المعايير القانونية التي تتميز بالتوافق فيما بينها.
- ✓ الضبط الاجتماعي تمارسه كل المؤسسات سواء المعنية بالتنشئة الاجتماعية مثل الأسرة، أو المدرسة، أو المؤسسات المجتمعية الرسمية وغير الرسمية، أو حتى داخل المؤسسة المهنية.

- ✓ الضبط الاجتماعي يعزز القيم والمعايير السلوكية كمصدر للدوافع والمواقف والاتجاهات.
- ✓ من خلال الضبط الاجتماعي يعتبر الدين من أهم وأقوى الآليات، لأنه يؤدي وظائف اجتماعية مهمة من بينها تقوية الروابط الاجتماعية من خلال وحدة العقيدة والشعائر، كما أنه يضمن حالة الاستقرار التي يتطلع إليها المجتمع من خلال حفظ التوازن لأن في النهاية الضوابط الدينية تحمل صفة الإلزام، كما أنها تتميز بالترغيب والترهيب.

ثالثاً– أنواع الضبط الاجتماعي:

في حقيقة الأمر تتعدد أنواع وأساليب الضبط الاجتماعي تبعاً لاختلاف وتنوع طبيعة المواقف الاجتماعية التي تتطلب أنواعاً محددةً من الضبط الاجتماعي. وهي تنحصر بما يلي:

١–**الضبط الداخلي:** الضبط الداخلي هو الذي ينبع من داخل الإنسان كالقيم والعادات والتقاليد والمعايير الأخلاقية والاتجاهات أي أن الضبط الداخلي هو الضمير الذي يوجد في داخلنا والذي كونه المجتمع فينا.

ويحدث الضبط الداخلي عندما يقبل الأفراد معايير الجماعة على أنها تمثل جزءاً من ضمائرهم الاجتماعية ويعدونها جزءاً من هويتهم الذاتية تغرسها عملية التنشئة الأسرية في بداية مرحلتها لتجعله أحد أوجه ذات الفرد لدرجة أنه عندما يكون بمفرده بعيداً عن أعين الناس ولا يوجد شخص يراقبه يتصرف حسبها وملتزماً بها.

٢–**الضبط الخارجي:** ويتمثل في القوانين والتشريعات التي تضعها المجتمعات حديثة التنظيم، وتتولى الجهات الرسمية للدولة مهمة تطبيق هذه القوانين واللوائح

ويتعرض من يخالفها لعقاب المجتمع وأهم المؤسسات التي تستخدم هذه الضوابط الحكومة والضمان الاجتماعي.

٣-**الضبط الاجتماعي الرسمي:** هذا النوع من الضبط نجده في نظم المجتمع المختلفة كالنظام التربوي، والنظام القانوني، والنظام الاقتصادي... إلخ.

٤-**الضبط الاجتماعي غير الرسمي:** يظهر هذا النوع من الضبط الاجتماعي في المجتمعات بصورة تلقائية ومن أمثلتها نقل الأخبار والقيل والقال والاستنكار والتهكم إطلاق شائعات اللوم والتهديد بالحرمان، وهذا النوع من الضبط الاجتماعي نجده في الجماعات الأولية كالأصدقاء.

٥-**الضبط الاجتماعي الإيجابي:** ويعتمد هذا النوع من الضبط الاجتماعي على دافعية الفرد الإيجابية نحو الامتثال والمسايرة، يتمثل في المدح والثناء والرضا الجمعي والتقدير المادي والتي تشجع الأفراد على الالتزام.

٦-**الضبط الاجتماعي السلبي:** ويتمثل هذا النوع في ما تتخذه الجماعة من أساليب سلبية كالإلزام والنواهي والتهديدات والعقوبات الجزائية والتي تجعل الفرد حريصاً على عدم مخالفة نظم وقيم المجتمع.

رابعاً- آليات الضبط الاجتماعي:

يحتاج الضبط الاجتماعي من أجل تحقيق أهدافه إلى مجموعة من الآليات والوسائل التي تعمل على تحقيق الضبط والانضباط داخل المجتمع، وتحقيق التوازن بين أفراد الجماعة، وتتنوع هذه الآليات والوسائل بين الآليات الرسمية والعرفية.

وفي هذا السياق سنسعى إلى توضيح بعض الآليات والوسائل المستخدمة في عملية الضبط الاجتماعي بين ما هو عرفي ورسمي.

أولاً – آليات الضبط الاجتماعي الرسمية:

١ – **القانون:** يعد القانون ومؤسساته من أهم وأقوى وسائل الضبط الاجتماعي، كما أنه يعتبر أكثر من ضرورة في الحياة الاجتماعية لما يتمتع من خاصية العمومية والتجريد والإلزام

والعقاب. ويعرف **القانون على أنه مجموعة من القواعد القانونية العامة والمجردة والملزمة التي تخاطب كافة أفراد المجتمع وأن الخروج عليها تحت أي مبرر يجعل صاحبه عرضة للمساءلة والعقاب.** أو **هو مجموعة القواعد العامة الجبرية التي تصدر عن إرادة الدولة وتُنظم سلوك الأشخاص الخاضعين لهذه الدولة أو الداخلين في تكوينها.**

– **أهميـة القـانون:** إن القانون من أهم الوسائل الرسمية للضبط الاجتماعي باعتباره ضرورة للحياة الاجتماعية ويتجلى ذلك من خلال وظائفه والتي تتحصر في مجموعتين من الوظائف الاجتماعية، وهي كالآتي:

– **الوظائف التوزيعية:** تنطلق هذه الوظيفة من أن القانون في جوهره يقوم على تنظيم الحقوق والحريات، وتتجلّى فكرة التوزيع أن كل فرد يعرف ما له من حقوق وما عليه من واجبات، ولما كانت الحقوق والواجبات قيماً اجتماعية فإن توزيعها بواسطة القانون معناه توزيع القيم الاجتماعية كلها، بما فيها القيم الاقتصادية على أعضاء الجماعة.

– **الوظـائف التنظيميـة:** تقر هذه الوظيفة أن توزيع الحقوق والحريات توزيعاً عادلاً ومتوازناً لابد من وجود قوة أو سلطة

يتم فرض التوزيع عن طريقها ويحافظ عليها، وهذا سر ومبرر وجود الحكومة أو الدولة وضمان التنظيم يكون من خلال الهيئات والمؤسسات المرتبطة بتطبيق القانون. **وهناك من يرى أن أهمية القانون تكمن في تأثيره على السلوك البشري من خلال:**

- ✓ دفع السلوك البشري دفعاً محدداً نحو الأهداف.
- ✓ تشكيل السلوك البشري الذي يتطلبه القانون من خلال التكرار والإعادة.
- ✓ الإجبار البدني الذي يتبع أشكال السلوك الذي يحدده القانون.

– دور القانون في الامتثال والتماسك الاجتماعي:

إن دراسة القانون وفهمه يُمكن الفرد من معرفة حدود حقوقه وواجباته والسياقات التي من خلالها ممارسة حقوقه والآليات التي يتيحها القانون لحل المنازعات والخلافات والمشكلات وكذلك يحدد الأساليب التي يستخدمها الأفراد في تنظيم حاجاتهم الاجتماعية إن القانون وما يحمله من خصائص الامتثال وما يتمتع به من مؤسسات وهيئات تسهر على تطبيقه فإنه يعمل على محاربة الانحراف والقضاء عليه

مما يضمن للمجتمع تماسكه. كما أن القانون هو الوسيلة التي يعالج بها المجتمع نفسه ويحافظ على كيانه ووجوده، ومن هنا كان الخروج على تعاليم القانون تهديداً للتماسك الاجتماعي وللمثل الاجتماعية والثقافية والقيم الاجتماعية، كما يعتبر إقرار هذه التعاليم وفرضها على الناس أهم عامل للضبط الاجتماعي.

وفي النهاية يمكننا القول بأن القانون لم يصغ اعتباطاً وإنما جاء يعكس إرادة مجتمعية ترجمتها جماعة سياسية، كما أن قواعده مصحوبة بجزاءات عقابية.

ثانياً– آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمية:

١– **الدين:** يعتبر الدين من أهم وأقوى وسائل الضبط الاجتماعي لما يؤديه من وظائف ترافق حياة الفرد والمجتمع كما أنه يشكل المحور الجوهري والأساسي للنظم الاجتماعية فمن خلاله يستقر المجتمع وبدونه يدخل في حالة فوضى واضطراب.

ولعل الباحثين والمفكرين دخلوا في محاولات لتعريف الدين إلا أنهم وجدوا صعوبة بالغة تمثلت في تعدد الديانات شعائرياً وعقائدياً وتباين هذه الأخيرة، بالإضافة إلى اختلاف

المنطلقات والمناهج المستخدمة في ذلك، ولكن هذا لا يلغي بعض التعريفات التي جاء بها بعض المفكرين أو الباحثين، ومنها تعريف **مصطفى عبد الرزاق** للدين بأنه: نظام من عقائد وأعمال متعلقة بشؤون مقدسة تؤلف من كل من يعتنقونها جماعة ذات وحدة معينة. وعرفه أيضاً **محمد بدوي** بأنه: مجموعة متماسكة من العقائد والعبادات المتصلة بالأشياء المقدسة بحيث تؤلف هذه المجموعة وحدة دينية متصلة تنظم كل من يؤمنون به. وعرف **أحمد الخشاب** الدين بأنه: عقيدة

وعمل يشترك في اعتقادها ومزاولتها مجموعة من الأفراد يتكون منها مجتمع خاص مستقر ودائم. أما **دوركايم** بأنه: أن الدين نظام موحد للمعتقدات والممارسات المتعلقة بالأشياء المقدسة. ويرى أن وظيفة المعتقدات والممارسات السائدة في المجتمع هي التوحيد بين الذين يؤمنون بها والتأكيد من خلال ذلك السمو الأخلاقي للمجتمع وسيطرته على الأفراد ثم تحقيق تضامن المجتمع. وفي النهاية يعرفه الفقهاء " **بأنه الإيمان بذات إلهية جديرة بالطاعة والعبادة** ".

ومن خلال ما تقدم نجد أن كل المحاولات التي قامت من أجل تعريف الدين اتسمت بمنطلقات مهمة هي:

- ✓ أن الدين يستند إلى مجموعة من **العقائد والممارسات.**
- ✓ **فكرة المقدس** أو القداسة ترافق مفهوم الدين.
- ✓ **التماسك الاجتماعي** وظيفة أساسية من وظائف الدين.

– ولعل من أهم الوظائف الاجتماعية للدين ما يلي :

- يعتبر الدين من أهم النظم الاجتماعية لما يؤديه من ترسيخ للاستقرار في حياة الفرد والمجتمع ويضمن بذلك قوة وترابط النظام الاجتماعي وذلك كله بفعل العاطفة الدينية والتفاعل مع متطلباتها.
- يضمن الدين تزويد الأفراد والمجتمعات بمنظومة من القيم والمعايير تعتبر كموجهات لسلوكهم وممارستهم كما يقوم بتعويض الأفراد عن الإخفاقات، وهذا ما أكده **دوركايم** في **دراسته للانتحار** التي وصلت إلى أن معدلات الانتحار ترتفع عند غير المتدينين.
- يضمن الدين التكامل والتكافل الاجتماعي ويعتبر من أهم وسائل التنشئة الاجتماعية التي يرتبط من خلالها الفرد بهويته الدينية.
- يعتبر الدين من أهم العوامل الوقائية من الجريمة والانحراف.

- يعتبر الدين من أهم العوامل التي تدفع الفرد إلى الامتثال.

ولعل من خلال هذه الوظائف تبدو أهمية الدين في الحياة الاجتماعية لما يتميز به من قواعد وقوانين تنظم العلاقات بين الأفراد وبين مجتمعهم ولما يتمتع به من قدرة على توفير الاطمئنان النفسي والسمو بالمشاعر الذاتية من خلال تعلق الأفراد بخالقهم ومن خلال استجابتهم لأوامره واجتناب نواهيه ومن ثم فلا يستقيم أمر المجتمع من خلال القوانين والجزاءات والعقاب بل لابد من وجود الوازع الروحي والإيمان بالقيم والتعاليم الدينية.

٢- **العادات الاجتماعية:** غالباً ما **تعرف العادات:** بأنها الطرق المستقرة للتفكير والسلوك في المجتمعات، أو هي صورة من صور السلوك الاجتماعي استمرت فترة طويلة من الزمن واستقرت في مجتمع معين وأصبحت تقليدية، وهي أساليب للفكر والعمل ترتبط بجماعة فرعية أو بالمجتمع بأسره.

تلعب العادات الاجتماعية دوراً هاماً في عملية الضبط الاجتماعي لا تقل أهمية عن باقي الوسائل الأخرى فهي القوانين والسلطة غير المكتوبة وهي التي ترافق الإنسان في

المناسبات والمواقف، وتسيطر على أفعاله وسلوكه، كما أن العادات الاجتماعية تستمد هذه القوة من الجزاءات الاجتماعية التي تفرضها سواء من خلال الشكل الإيجابي أو من خلال الشكل السلبي. والعادات الاجتماعية لها مجموع من الوظائف سواء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي ونبرز أهمها في:

- **وظيفة التوجيه:** فالعادات الاجتماعية موجهات لسلوك الفرد وتعامله، بل إنها تهدي الفرد إلى التصرف المتوقع وتعمل على صقل المتوقع أو النشاط أو الفعل وبلورته ضمن نماذج وأنماط من السلوك والأفعال وردود الأفعال.
- **الوظيفة الجمالية:** من خلال إرساء ثقافة الذوق أو الحاسة و إرشاد الفرد إلى الجميل والحسن والمستساغ والمستحب واللائق والحاسة الجمالية تكرسها العادة ببعديها الشكلي أو الجمال الشكلي كتقديم الهدايا، وشكلها المعنوي أو الروحي وهي جمال الشعور والوجدان.

- **الوظيفة الضبطية:** لا يمكن للمجتمع أن يستقر أو يستمر دون أن تكون هناك عادات اجتماعية تتدخل لدى الفرد أو الجماعة من أجل حملهم على توجيه سلوكهم وفق مبدأ المواءمة الجماعية والتوافق من جهة، وعلى تنظيم العلاقات بين الأفراد وفق معايير تقدمها لذلك من جهة أخرى .
- **وظيفة التكافل والتضامن الاجتماعي:** تعتبر العادات الاجتماعية الوسيلة التي تضمن التكافل والتضامن الاجتماعي وذلك من خلال عمل كل وحدة اجتماعية فرعية في سياق متفق مع مقتضيات عمل الوحدة الكلية مع استشعار الأولى بإلزامية القواعد السلوكية الضابطة والمتفق عليها من قبل الوحدة الاجتماعية العامة.

ومن خلال ما سبق يتضح أن العادات الاجتماعية لها وظيفة تكاملية وتضامنية من خلال الحفاظ على الوظائف الأساسية والثانوية، هذه الأخيرة تضمن وحدة البناء الاجتماعي وسلامته.

- **ومن أهم خصائص العادات الاجتماعية هي:**

* تتميز بالتلقائية و لا تحتاج إلى الرسمية سواء من خلال الظهور أو الاختفاء.

* على خلاف العرف لا تحتاج إلى وقت طويل لتشكلها.
* جزاءاتها تختلف عن الجزاءات المؤسساتية.
* العادات الاجتماعية تخاطب العلاقات الاجتماعية وما ينتج عنها.
* تتميز بالثبات النسبي وعدم التغير.

وعليه يمكننا القول إن العادات الاجتماعية أساس العلاقات الاجتماعية لما تضمنه من ضبط وتكامل وتكافل وتضامن.

٣- **التقاليد الاجتماعية:** في كثير من الأحيان يفرق علماء الاجتماع بين العادة والتقليد، على اعتبار أن العادة تتعلق بالسلوك الخاص في حين أن التقليد يخاطب عموم المجتمع ولكن ومن خلال تتبع مفاهيم ومضامين العادة فإن شأنها شأن التقاليد التي يجمع العلماء على تعريفها بأنها: عبارة عن طائفة من قواعد السلوك الخاصة بطبقة معينة أو طائفة أو بيئة محلية محدودة النطاق، وهي تنشأ من الرضا و الاتفاق الجمعي على إجراءات وأوضاع معينة، خاصة بالمجتمع المحدود الذي تنشأ فيه، ولذلك فإنها تستمد قوتها من قوة

الطبقة أو الهيئة التي اصطلحت عليها، وتفرض نفوذها على الأفراد باسم هذه الجماعات. وهناك من عرفها بأنها: أنماط السلوك المقننة التي تنتجها الجماعة وتعمل على دعم تماسكها ووعيها بذاتها كما تحظى بالقبول من جانب الأعضاء، وتعتبر عناصر ثقافية تنتقل من جيل إلى آخر.

ويرى بعض المفكرين أن التقاليد تنتقل بين الأجيال من خلال صور ثلاث هي:

– **التقاليد الشفهية:** وتنتقل بين الأجيال شفاهةً كقصص الخرافات والأمثلة الشعبية والكلمات الشائعة.

– **التقاليد المكتوبة أو المدونة:** وقد ظهرت هذه التقاليد قبل ظهور الكتابة وهي التي تتمثل في رموز تحمل معنى خاصاً عند الجماعة. بالإضافة إلى التراث والمخلفات المكتوبة التي تتركها أي حضارة أو جماعة.

– **تقاليد تنتقل بالتجربة:** إن ما يقوم به الأفراد في الجماعة من طقوس وممارسات في مختلف أنشطة حياتهم اليومية ومناسباتهم الاجتماعية تنتقل مباشرة بين الأجيال عن طريق الملاحظة المباشرة والمحاكاة والممارسة . **كما أنه يمكن اختصار أهم خصائص التقاليد** فيما يلي :

- ✓ التقاليد تنتقل بشكل مقصود من جيل إلى جيل .
- ✓ تولد الشعور بالاعتزاز والأمن والطمأنينة لما تحمله من شعور الانتماء والحفاظ على الهوية .
- ✓ التقاليد تتميز بالصعوبة في التغيير لأن مصدرها الآباء.
- ✓ التقاليد تعتبر تقاليد جمعية وقواعد سلوكية تنظيمية .
- ✓ ترسم للناس الأساليب والطرائق التي تساعدهم في التكييف مع المواقف.

ومن الأساليب والصور المدعمة للتقاليد نذكر: الشعائر، الرموز، الاحتفالات ومجموعة أخرى من الوسائل تتمثل في المعتقدات الشعبية الدارجة والحكم والأمثال والأساطير والقصص والأغاني. هذا وتمارس التقاليد ضغوطاً على الفرد لكي يتوافق مع أساليب الجماعة التي ينتمي إليها وتحقق الانسجام بين أفراد الجماعة، كما أنها تعتبر أداة تنظيمية فعالة للضبط الاجتماعي لأنها تخاطب عموم المجتمع وتعمل على المحافظة على استقرار المجتمع وتماسكه، وتجسد التوافق بين أفراد المجتمع سواء من خلال الوحدة الاجتماعية الفرعية أو من خلال الوحدة الكلية أو العامة.

٤- **العرف**: ويشمل المعتقدات التي تسري بين الناس، وهم يشعرون أن هذه المعتقدات ملزمة لهم وتضغط عليهم ويستمد العرف قوته من قوة المعتقدات التي تسود فكر الجماعة وقيمها، والتي لا يستطيع الأفراد الخروج عليها إلا في حدود ضيقة. **ويعرف العرف** بأنه: المعنى المتداول للاستعمال والعادات والتقاليد عندما تتضمن حكماً بأنها تؤدي إلى رفاهية المجتمع ومصلحته العامة وأنها تمارس إلزامها على الفرد لكي يطيعها ويكون سلوكه مطابقاً لها على الرغم من أنها غير مفروضة عليه من سلطة رسمية معينة.

كما أن العرف يعتبر سلطة من سلطات المجتمع ومصدراً من مصادر التشريع، فمن خلال العرف يمكن أن تتشكل القاعدة القانونية ومن خلال العرف يمكن أن يستمد التشريع القانوني مضمونه، فالعرف الاجتماعي هو قاعدة اجتماعية ملزمة ولكن غير مكتوبة. ويشمل العرف مجموع المعتقدات القائمة بين الناس واستشعار إلزاميتها ليشكل ضغطاً على إتباعه.

ويتفق الدارسون على أن العرف يشمل الأحكام والمثل والأمثال والكتابات والقصص ومجموع ما هو مستوحى من التراث ويشكل المغزى الأخلاقي للمجتمع.

وينقسم العرف إلى قسمين: عرف **محلي** وهو العرف الذي يخاطب بيئة معينة والعرف **العام** وهو العرف الذي يخاطب كافة أفراد المجتمع. وكمحصلة فإن العرف يعتبر مصدراً من مصادر التشريع يلجأ إليه أثناء غياب النص القانوني أو التشريعي لمسألة لم يتم التطرق إليها ومن هذه المرتبة والقوة اكتسب وضعه واعتباره كأداة من أدوات الضبط الاجتماعي.

وفي النهاية يعتبر العرف من أهم وسائل وآليات الضبط الاجتماعي وذلك باعتباره نسقاً من أنساق المجتمع المعيارية لما يتميز به من قدرة على الضغط والتأثير في نفوس الأفراد والمجتمع، كما يساعد العرف على المحافظة على القواعد القانونية والأخلاقية والروحية.

خامساً- نظريات الضبط الاجتماعي:

اختلفت وجهات نظر الباحثين حول نظرتهم للضبط الاجتماعي، وتبعاً لذلك ظهرت عدة نظريات في مجال الضبط الاجتماعي، وفي ما يلي أهم النظريات التي تناولت الضبط الاجتماعي:

١- نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي:

يعتقد **إدوارد روس وهو عالم اجتماع أمريكي** أن داخل النفس البشرية أربع غرائز هي (**المشاركة، القابلية للاجتماع، الإحساس بالعدالة، ورد الفعل الفردي**)، حيث تشكل هذه الغرائز نظاماً اجتماعياً للإنسان يقوم على تبادل العلاقات بين أفراد المجتمع بشكل ودي.

وترى هذه النظرية أنه كلما تطورت المجتمعات ضعفت تلك الغرائز وظهرت سيطرت المصلحة الذاتية وهنا تضطر تلك المجتمعات إلى وضع ضوابط مصطنعة تحكم العلاقات بين كافة أفرادها، أي أن هناك أسباب أوجدت الحاجة إلى الضبط الاجتماعي وتطور وسائله (**ازدياد حجم السكان، ضعف الغرائز الطبيعية، ظهور جماعات متباينة**).

٢- نظرية الضوابط التلقائية :

يؤكد في هذا السياق **ويليام سمنر وهو عالم اجتماع أمريكي** في كتابه **العادات الشعبية** أن الأعراف والعادات الشعبية هي التي تنظم السلوك، فهي ضوابط يستخدمها الأفراد دون وعي منهم. ونلاحظ إن الفكرة الأساسية تنصب على العادات الشعبية التي تعتبر من وجهة نظره الصفة الرئيسية للواقع الاجتماعي التي تعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك، إذ أنها تعمل على ضبط التفاعل الاجتماعي.

٣- **نظرية الضبط الذاتي:**

يرى **تشارلز هورتون كولي عالم اجتماع أمريكي** أن المجتمع يعتمد في تنظيمه الاجتماعي على الرموز والأنماط والمستويات الجمعية والقيم والمثل، فهو يرى أن الضبط الاجتماعي هو تلك العملية المستمرة، التي تكمن في الخلق الذاتي للمجتمع، أي أنه ضبط يقوم به المجتمع، فالمجتمع هو الذي يضبط وهو الذي ينضبط في نفس الوقت وبناءاً عليه فإن الأفراد ليسوا منعزلين عن العقل الاجتماعي.

٤- **النظرية البنائية الوظيفية:**

يركز **بول** لانديز **وهو عالم اجتماع أمريكي** على مكونات البناء ودورها في الضبط الاجتماعي كما يركز على مفهوم التوازن الوظيفي بين النظم الاجتماعية وعلاقة هذه النظم بالضبط

الاجتماعي، ويرى لانديز أن مؤسسات الضبط الاجتماعي تعمل على تحقيق التوازن والاستقرار في المجتمع، فالمنظور الوظيفي إذن يقوم على مسلمة أساسية ألا وهي أن المجتمع نسق نظامي متكامل وأن ثمة ميكانيزمات (آليات) ضبط تعمل على تحقيق التساند والتوازن داخل النسق، ويضطلع النسق بعدد من الوظائف التي تعمل من خلال أهداف مشتركة إذ تعتبر القيم مصدراً أساسياً لتوجيه السلوك وضبطه.

٥- **النظرية الثقافية التكاملية:**

يؤكد **جورج غورفيتش - وهو عالم اجتماع وفقيه فرنسي وُلد في روسيا** - على ضرورة دراسة الضبط الاجتماعي على أسس وشروط تتمثل في:

- إن الضبط الاجتماعي ليس نتيجة لتطور المجتمع وتقدمه بل إنه كان موجوداً في المراحل العمرية المبكرة من تاريخ المجتمعات الإنسانية، إذ يستحيل تصور مجتمع بلا ضوابط.

- إن الضبط الاجتماعي واقع اجتماعي وليس أداة. أي أن الضبط الاجتماعي ليس سندا للنظام ولا هو أداة للتقدم إنما هو جزء من الواقع الاجتماعي.

- بالتحليل السوسيولوجي للضبط الاجتماعي نرى أن القيم والمثل والأفكار ترتبط ارتباطاً وظيفياً بالحياة الاجتماعية.

- إن كل نمط من أنماط المجتمع هو عبارة عن عالم صغير يتألف من جماعات، وأن مؤسسات الضبط الاجتماعي تختلف باختلاف تلك الجماعات.

بذلك يرى غورفيتش أن الضبط الاجتماعي هو مجموع الأنماط الثقافية الاجتماعية التي يعتمد عليها المجتمع لضبط التوتر الاجتماعي والصراع، فهو بذلك وسيلة تفرض قيوداً منظمة على السلوك الفردي والجماعي لجعله مسايراً لقيم المجتمع وتقاليده.

وفي النهاية نستنتج أن **الضبط الاجتماعي** هو تلك القواعد والمبادئ التي تتحكم في سلوك الفرد من خلال الوسائل المعروفة، ويتم ذلك عن طريق وسائل الضبط الاجتماعي وهي الدين والقانون التربية والعرف، وكلما قوي نفوذ هذه الوسائل على الأفراد ظهرت أثار لضبط الاجتماعي في الالتزام بالمعايير والقواعد الاجتماعية.